الملك يستقبل رئيسي مجلسي الشورى والنواب وأعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

جلالته يشيد بدور السلطة التشريعية في ترسيخ مكانة المملكة في المحافل البرلمانية العالمية

استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، في قصر الصخير أمس، أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، وعلي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ونائبي الرئيسين، وأعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي في مجلسي الشورى والنواب، حيث رفعوا إلى جلالة الملك المعظم رد المجلسين على الخطاب الملكي السامي الذي تفضل به جلالته خلال افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي السادس.

وقد أعرب جلالة الملك المعظم خلال اللقاء عن شكره وتقديره لرئيسي مجلسي الشورى والنواب وجميع أعضاء المجلسين على جهودهم المقدرة في سبيل رفعة الوطن وتقدمه، مثنيًا جلالته على ما تحقق من انجازات عديدة ومهمة لتعزيز النهج الديمقراطي لما فيه خير البحرين وشعبها وعلى الدور المحوري للسلطة التشريعية في دعم خطط التنمية والتطوير وترسيخ مكانة المملكة وسمعتها المرموقة في المحافل البرلمانية العالمية، وتوثيق علاقات التعاون مع مختلف دول العالم الشقيقة والصديقة.

كما أشاد جلالته بما تضمنه رد مجلسي الشورى والنواب من مقترحات وأفكار بناءة لتعزيز المسار الديمقراطي وتطوير الأداء، وبمستوى التعاون البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وأهمية تعزيزه لمزيد من المكتسبات والازدهار للبحرين وأهلها الكرام.

وأكد جلالته أن المملكة تمضي قدماً في مسيرتها الحضارية الشاملة نحو المزيد من التقدم والإنجاز والريادة في كل الميادين بسواعد أبنائها وإخلاصهم وتكاتفهم جميعًا.

ومؤكدا كذلك أن البحرين ستبقى واحة أمن وأمان للعيش المشترك، ومنارة مشعة بالتسامح والانفتاح الحضاري.

من جانبه، أشاد مجلس النواب في رده على الخطاب الملكي السامي في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي السادس، بجهود فريق العمل الحكومي والبصمات المؤثرة والنهج الإداري والتنظيمي المتميز بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث أثبتَتْ البرامجُ والمشاريعُ والمبادراتُ المبتكرةُ في مجال العمل التنفيذيِّ المؤسَّسيِّ فاعليّتَها في تحسين جودة الخدمات الحكوميّةَ المقدَّمة للمواطَنينَ، وَخَلَقَ بيئة تفاعَليّة تدعمُ الطاقاتِ البشَريةَ والابتكارَ.

وأشار المجلس إلى التطلع المستمر في مواكبة آمال المواطنينَ المعقودة نحو خدمات حكوميّة متقدّمة، تُسهمُ في تعزيز رفاه المواطنينَ وجودة مَعيشَتهمْ، وخَاصّةً في مجالاتَ الإسكَان، والصِّحة، والتعليم، والبنية التحتيّة، وَتوفير فرصَ العمَل، والتدريبَ، وتعزيز أنظمَة الرقابة والمساءلة.

ونوه المجلس، بما أنجَزَتْهُ رؤيةُ البحرين الاقتصاديّةُ ٢٠٣٠، وما حقّقَتْهُ خططُها الطموحةُ، ومؤكدا التزامَ المجلس التشريعيِّ الكاملَ بتطويرَ التشريعات الاقتصاديّة، ودعمَ المبادراتَ الحكوميّة، وتقديمَ الحلولَ التي تسهمُ في تعزيزَ البيئةَ الاقتصاديّة، وتحريكَ الملفاتَ ذاتِ الأولويّةِ والأهميّةِ القُصوى.

وأشاد مجلس النواب بالتوجيهات الملكية السامية للإسراع في إعداد النسخة القادمةَ لعام ٢٠٥٠ من رؤيةَ البحرينَ الاقتصَادية.

وأعرب المجلس عن طموحه لإنشاء مركز وطنيٍّ مُتخصّص، يُعنَى بدراسة وتعزيز الهويّة الوطنية، ويهدفُ إلى أنْ يكونَ مرجعاً وطنيّاً رائداً في تعميق الهويّة وحفظ التراث الثقافيِّ للمستقبل، وتحقيق التوازن بين الانفتاح وحماية الأمن الوطني.

ومؤكدا المجلس الدعمَ المطلقَ لكافّة المستهدَفاتِ الوطنيّة